الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.45

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
12 August 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-34071 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند١٣٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/63/698 و Add.1، و A/63/702 و Corr.1، و A/63/703، و A/63/767 و Corr.1، و A/63/837، و A/63/841)

١ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/63/698 و Add.1)، الذي يقدم بيانا لأطر الميزنة القائمة على النتائج لكل إدارة وكل مكتب من الإدارات والمكاتب المختصة، متضمنة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقررة والفعلية. وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٩٠٠ ٥٠٩ ٢٣٠ دولار لحساب الدعم، وإن النفقات بلغت ٨٠٠ ٤٥٠ ٢٢٢ دولار، وبقي بذلك رصيد حر قدره ١٠٠ ٠٥٩ ٨ دولار مما يمثل معدل تنفيذ قدره ٩٦,٤ في المائة.

٢ - وأحد أسباب هذا الفرق هو الرصيد غير المنفق من الموارد المتصلة بالوظائف، الذي يعزى إلى حالات التأخير في استقدام الموظفين وارتفاع معدلات الشغور عن المعدلات المدرجة في الميزانية في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، وإلى تعليق توظيف محققين مقيمين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وثمة سبب آخر هو الحاجة إلى موارد إضافية غير متصلة بالوظائف لتوفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولتسديد مدفوعات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين. وبيد أن هذه الاحتياجات الإضافية قابلها جزئيا نقص في استخدام الموارد المخصصة لتجهيز أماكن المكاتب للموظفين الجدد.

٣ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة مدعوة إلى استخدام الرصيد الحر المتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، واستخدم مبلغ قدره ٢٠٠ ٩٩٧ ٦ دولار، يمثل إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى وإلغاء التزامات الفترة السابقة، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤ - وعرض تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/676 و Corr.1)، التي تبلغ ١٠٠ ٤٤٧ ٣٢٤ دولار، فقال إن هذا المبلغ يزيد بمقدار ٢٠٠ ٠٤٥ ٤٢ دولار، أي بنسبة ١٤,٩ في المائة، عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعكس الميزانية المقترحة زيادة نسبتها ٢٠,٢ في المائة في الاحتياجات المتصلة بالوظائف وزيادة نسبتها ٦,٣ في المائة في الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف بالمقارنة بالفترة السابقة. ويرد بيان أسباب الفروق في الفصلين الأول - باء والرابع من التقرير.

٥ - وأردف قائلا إن الميزانية المقترحة تتضمن الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات الناجمة عن إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظام الجديد لإقامة العدل. وفي حين أنها تشمل أيضا أموالا للتطوير المستمر لمشاريع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، التي بدأت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فإنها لا تتضمن الأموال اللازمة لمشروع تخطيط موارد المؤسسة نفسه، ريثما تنظر الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين في التقرير المطلوب في القرار ٦٣/٢٦٢.

٦ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بتطور حساب الدعم، تقر الأمانة العامة بالاستنتاج الذي توصل إليه الاستشاريون الإداريون الخارجيون الذين طُلب إليهم بحث هذه المسألة، ومؤداه أن سبب الزيادة في احتياجات حساب الدعم يعود إلى زيادة تعقد البعثات وزيادة أعداد أفرادها. وفي حين أن الأمانة العامة تقر بميزة النموذج النظري الجديد لملاك الموظفين الذي اقترحه الاستشاريون، فإنها تعتقد أن هذا التغيير يتطلب مزيدا من الجهد ومن الموارد، وأن نهجها الحالي يمتثل لرغبات الجمعية العامة ولتوصيات اللجنة الاستشارية التي أقرتها الجمعية العامة.

٧ - واستدرك قائلا إنه في ضوء التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن تقرير الأداء المالي للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (A/62/855)، التي أقرتها الجمعية العامة في وقت لاحق في قرارها ٦٢/٢٥٠، تعتزم الأمانة العامة إعادة تدبير جميع احتياجات الملاك المتعلقة بحساب الدعم، في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٨ - واسترسل قائلا إنه بالإضافة إلى استخدام الرصيد الحر وإيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى وإلغاء التزامات الفترة السابقة لحساب الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، تُدعى الجمعية العامة إلى الموافقة على احتياجات حساب الدعم البالغة ٣٢٤ ٤٤٧ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ واستخدام الفائض عن المستوى المأذون به للصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقدره ٦٠٠ ٣٣٢ ٧ دولار، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ واستخدام الفائض عن الاعتماد المخصص لاحتياجات حساب الدعم للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وقدره ٨٠٠ ٦٢ دولار، لتغطية احتياجات حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ وتوزيع الرصيد البالغ ٤٠٠ ٠٠٥ ٣٠٢ دولار تناسبيا على ميزانيات عمليات حفظ السلام العاملة للفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٩ - **السيد لوروا** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/702 و Corr.1)، الذي أُعد استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٧٩، يصف كيف نُفذت إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما في سياق برنامج السنوات الخمس الإصلاحي، المسمى ''عمليات السلام ٢٠١٠''. وأضاف قائلا إن تزايد الطلب وتناقص الموارد يدفع بالدول الأعضاء وبإدارات الأمانة العامة المعنيّة إلى طرح أسئلة جوهرية بشأن ما يمكن وما لا يمكن توقعه من إنجازات من عمليات حفظ السلام.

١٠ - وأردف قائلا إنه في حين أن الهياكل والقدرات الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٧٩ أصبحت قائمة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإن تنقلات الموظفين تركت بعض الوظائف الرئيسية شاغرة للمرة الثانية، لا سيما في إدارة الدعم الميداني. وأفاد بأنه في غضون ستة أشهر سيكتمل تعزيز مكتب الشؤون العسكرية الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٥٠.

١١ - وأشار إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تتعاونان بسلاسة في إنجاز ولايتيهما المترابطتين وأهدافهما المشتركة، مما بدد المخاوف من أن يكون للهيكل الجديد أثر سلبي على وحدة القيادة وتكامل الجهود. وقد استفادت الأمانة العامة من إنشاء إدارة الدعم الميداني، بفضل تركيزها حصرا على توفير الخبرة التقنية والدعم التقني لتنفيذ مهام البعثات، ومن أن وكيلة الأمين العام لشؤون الدعم الميداني تقدم تقاريرها مباشرة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل المتعلِّقة بتلك البعثات.

١٢ - وأوضح أنه تم بالمثل الحفاظ على وحدة القيادة بين المقر والميدان عن طريق تفويض السلطة بالنسبة لجميع عناصر البعثات إلى الممثلين الخاصين للأمين العام وإلى رؤساء البعثات، الذين يقدمون تقارير إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن سياسة الإدارتين بشأن السلطة والقيادة والسيطرة، التي أُعلنت في آذار/مارس ٢٠٠٨، قد أوضحت الترتيبات المتعلقة بالعناصر النظامية في العمليات الميدانية وبيّنت العلاقات الهيكلية في البعثات الميدانية.

١٣ - واستطرد قائلا إن فوائد الهيكل الجديد قد عُزّزت بإنشاء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والتحسينات التي أنجزت في مجالات التخطيط وشؤون الموظفين والمشتريات، والترتيبات المتخذة في مجال التعليم والتطوير المؤسسيين. وذكر أن الإدارتين أولتا اهتماما لملاحظات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية وتعكفان على إعداد نقاط مرجعية للمرحلة المقبلة من أنشطتهما. ومن خلال التعاون الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية، صاغت الإدارتان خططا تحدد مهام كل منهما وتنظيمها وتقسيم العمل فيما بينهما، وسيجري إصدارها بوصفها نشرات للأمين العام.

١٤- وأردف قائلا إن أفرقة العمليات المتكاملة السبعة، التي أُنشئت لتوفير التوجيه والمساعدة للبعثات الميدانية فيما يتعلق بالمسائل الشاملة، خضعت لثلاثة تقييمات أكدت الحاجة إلى الإدارة المرنة من قِبَل مكتب العمليات من أجل كفالة استيعاب الأفرقة للاحتياجات المتغيرة للبعثات وتقديمها لأوفى قدر من الدعم. وقد أعدّ فريق عامل بشأن أفرقة العمليات المتكاملة مبادئ توجيهية ومصفوفة لتقسيم العمل تشمل مسارات للمساءلة. وسيجري خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ استعراض على سبيل المتابعة.

١٥ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/703).

١٦ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية (A/63/841) بشأن تقارير الأمين العام الثلاثة التي تم عرضها قبل ذلك بقليل، فقالت إنها تقر بأن الوقت المنقضي منذ أن اعتمدت الجمعية العامة إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لم يكن كافيا لإتمام تنفيذ وتقييم هذا الإصلاح التنظيمي المتعمق. ولكن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن الفوائد الاستراتيجية والتشغيلية الهامة لإعادة الهيكلة لم تبيَّن بيانا واضحا في تقرير الأمين العام (A/63/702)؛ وأعربت عن أملها في أن يتم ذلك في التقارير المقبلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي وضع نقاط مرجعية للأهداف المرسومة ومواصلة تقييم مدى نجاح إعادة الهيكلة قياسا إلى تلك الأهداف.

١٧ - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة الدعم الميداني لتحسين مهام الدعم وتنوه إلى أن بعض عناصر الاستراتيجية ذات الصلة تتضح في ميزانيات حفظ السلام وميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. أما فيما يتعلق بالتوجيه والدعم على صعيد العمليات، فإن اللجنة تتطلّع إلى التقييم المقبل لأداء أفرقة العمليات المتكاملة وتأثيرها. وفيما يتعلق بمسألة التدريب، أصدرت اللجنة الاستشارية عدة توصيات في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/63/746).

١٨ - وذكرت أن اللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على مواصلة تحسين التخطيط والتوجيه والإدارة والدعم لعمليات حفظ السلام، مع إبقاء هياكل العمل الحالية قيد الاستعراض بهدف تحقيق المزيد من الترشيد. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام الاستمرار في كفالة توافر سلسلة واضحة للقيادة والمساءلة والتنسيق. ويُتوقع أن تتيح التغييرات الهيكلية ترسيخ ما سبق اتخاذه من إجراءات وتعزيز الفوائد المستمدة من التجربة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الخامسة والستين المستأنَفة، تقريرا يبرهن على الفوائد الاستراتيجية والتشغيلية للعمليات المتعلقة بإعادة الهيكلة والإصلاح وتسيير الأعمال.

١٩ - وتطرقت إلى تقرير الأداء (A/63/689 و Add.1) فقالت إن اللجنة الاستشارية شددت على الحاجة إلى إجراء حصر محدد للإنجازات الفعلية، على النحو المبين في إطار الميزنة القائمة على النتائج، وللنفقات الفعلية، لضمان التقيّد بالمخصصات المحددة في الميزانية.

٢٠ - وأشارت إلى تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، فقالت إن من بين توصيات اللجنة الاستشارية، الواردة في الفصل الثالث من تقريرها، توصية بالموافقة على ١٠٦ وظائف من الوظائف الجديدة البالغ عددها ١٨٢ وظيفة التي اقترحها الأمين العام. كما توصي اللجنة الاستشارية فيما يخص الوظائف المستمرة بتطبيق معدل شغور نسبته ١٧ في المائة على الوظائف من الفئة الفنية و ٧ في المائة على الوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها بدلا من النسبتين المقترحتين وهما ٧ في المائة و ٥,٢ في المائة. وتوصي اللجنة كذلك بتعديل معدَّلي الشغور للوظائف الجديدة المموَّلة من المساعدة المؤقّتة العامة إلى ٢٥ في المائة للوظائف من الفئة الفنية و ١٢,٥ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، وبأن يكون معامل تأخير النشر للوظائف الجديدة ٦٥ في المائة و ٥٠ في المائة، على التوالي، لهاتين الفئتين.

٢١ - وقالت إنه فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ١٨ وظيفة جديدة لشعبة الشرطة، بدلا من الـ ٢٦ وظيفة المقترحة من قِبَل الأمين العام. وقد اقترح الأمين العام أيضا توسيع قدرة الشرطة الدائمة ونقلها إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. إلا أن اللجنة الاستشارية لم تُزوَّد بالمعلومات الكافية لإصدار توصية بشأن هذه المسألة.

٢٢ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بإدارة الدعم الميداني، توصي اللجنة الاستشارية، استهدافا منها لنهج أكثر واقعية وأكثر تدرجا من النهج المقترح، بأن يُخفَّض التمويل المطلوب من المساعدة المؤقتة العامة للوظائف الثلاثين المقترحة بحيث يغطي ١٤ وظيفة، وأن تُوفَّر القدرة الإضافية عن طريق النقل المؤقت.

٢٣ - وفيما يتعلق بمكتب إدارة الموارد البشرية، ذكرت أن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيض قدره مليون دولار للمبلغ المقترح للمساعدة المؤقتة العامة وقدره ٣ ملايين دولار، والذي يمثل زيادة نسبتها ٣٨٧ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ويخصص معظمه لدعم نظام إدارة المواهب، وبأن يؤْذَن للمكتب باستخدام الموارد حسب تقديره الخاص، مع مراعاة الأولوية النسبية للمشاريع المختلفة. وإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على أغلبية طلبات المساعدة المؤقتة العامة من أجل شعبة المرافق والخدمات التجارية في إطار ميزانية حساب الدعم، حيث إن العديد من المهام المعنية تتعلق بحاجات المنظمة ككل وينبغي توفيرها مركزيا عن طريق مكتب خدمات الدعم المركزية في إطار الميزانية العادية.

٢٤ - أما فيما يتعلق بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فقالت إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام للمراجعة الداخلية للحسابات، التي تتضمن وظيفتين إضافيتين، وعلى اثنتين من الوظائف الإضافية الثلاث المطلوبة لتعزيز قدرات التفتيش والتقييم. وتوافق اللجنة أيضا على مقترحات إعادة التشكيل المتعلقة بشعبة التحقيقات، والتي تعالج الشواغل التي أبدتها كل من اللجنة الاستشارية واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على موارد الموظفين المقترحة للتحقيقات: ٤٣ وظيفة للتوزيع فيما بين المراكز الإقليمية الثلاثة، و ١٠ وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفة واحدة تُخصص للبعثات الثلاثة الكبرى. كما أضافت أن اللجنة الاستشارية، وقد أُبلغت بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يزمع خدمة الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من مدينة نيروبي، توصي بالاستمرار في رصد القدرات الموفَّرة.

٢٦ - وفيما يتعلق بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قالت إن اللجنة الاستشارية لا ترى منطقيا التقدُّم بطلب موارد إضافية بهذه السرعة عقب اتخاذ مقررات رئيسية بشأن الاستراتيجية والهياكل الإدارية والبرامج ذات الصلة. وفي الوقت الراهن، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظائف الإضافية المقترحة.

٢٧ - وأردفت قائلة إنه نمى إلى علم اللجنة الاستشارية أن سبع وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة قد استُبعِدت دون قصد من موارد حساب الدعم المقترحة لمكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتوصي اللجنة الاستشارية باستيعاب الاحتياجات ذات الصلة التي تقارب مليون دولار، كما هو مقترح، وإدراجها في تقرير الأداء بشأن حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بتخفيض قدره ٥ في المائة من المبلغ المقترح لتكنولوجيا المعلومات، وقدره ١٤ مليون دولار، المزمع أن يستخدمه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لتقديره الخاص، مع مراعاة الأولوية النسبية للمشاريع المختلفة.

٢٨ - وفي الختام، قالت إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مبلغ كلي قدره ٣٠٠ ٦٢٩ ٣٠٤ دولار لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مما يستتبع تخفيضا قدره ٨٠٠ ٨١٧ ١٩ دولار من الموارد الكلية المقترحة من قِبَل الأمين العام.

٢٩ - **السيدة أهلينيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة هيكل الأمانة العامة المعني بإدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/63/837)، فقالت إن الوقت ما زال مبكرا جدا لتقييم فعالية وكفاءة إدارة الدعم الميداني التي أنشئت مؤخرا. ومع أن الأمين العام قد أنشأ آليات لتوفير التوجيه التنفيذي لإدارات الأمانة العامة المشاركة في عمليات حفظ السلام، فإن الأمانة العامة لم تضع بعد آليات الإدارة والمساءلة اللازمة للهيكل الجديد. وعلى وجه التحديد، ينبغي تمديد تطبيق اتفاق الأمين العام ليشمل رؤساء البعثات؛ وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم العمليات الخاص بإدارة عمليات حفظ السلام وخطة الدعم الخاصة بإدارة الدعم الميداني؛ وينبغي أن تحدد تحديدا واضحا الأدوار وأوجه المساءلة فيما يتعلق بإدارة الدعم الميداني وكذا عنصر الدعم في كل بعثة من البعثات؛ وينبغي صوغ معايير واضحة وآليات شفافة لصنع القرار، من أجل إسناد المسؤولية الرئيسية عن البعثات السياسية الخاصة إلى إدارة عمليات حفظ السلام أو إلى إدارة الشؤون السياسية.

٣٠ - وأضافت قائلة إنه في ضوء النتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتخذ هذا المكتب عشر توصيات ترمى إلى تعزيز آليات الإدارة والمساءلة. وقد تم قبول تلك التوصيات، المبينة في الفصل التاسع من تقريره، من قِبَل الأطراف المعنية.

٣١ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين، فقال إنه مع أن إنشاء إدارة الدعم الميداني أدى إلى بعض التحسن في الدعم المقدم إلى عمليات حفظ السلام، لا تزال المزايا الكاملة لإعادة الهيكلة غير مستيقنة. وأشار إلى أن التغيير الهيكلي ليس بديلا لتحسين الإدارة. ويجب أن يواصل الأمين العام بذل الجهود لكفالة وحدة القيادة، ووضع تقسيم واضح للعمل بين إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني للحد من ''عقلية الصومعة'' التي تسيطر على فرادى الإدارات. وأوضح أن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية على وجوب تحديد نقاط مرجعية للأهداف المنصوص عليها في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقرير الأمين العام (A/63/702).

٣٢ - وأردف قائلا إنه مع الاعتراف بأن بعثات حفظ السلام قد أصبحت أكبر حجما وأشد تعقيدا وبأنها تتطلب مستوى كافيا من الدعم، فإن المجموعة تشارك مجلس مراجعي الحسابات فيما أبداه من قلق من أنه لا توجد صيغة محددة تبين العلاقة بين مستوى عمليات حفظ السلام ودرجة تعقيدها ومستوى حساب الدعم. وأعرب عن أسف المجموعة لعدم تقديم تحليل شامل لتطور هذا الحساب إلى الجمعية العامة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية ٦٠/٢٦٨.

٣٣ - وأكد على الأهمية التي توليها المجموعة لتمثيل البلدان المساهمة بقوات تمثيلا مناسبا في الإدارتين، مشيرا إلى أن معظمها من البلدان النامية. كما أن المجموعة يساورها القلق إزاء استمرار قلة نسبة النساء من البلدان النامية في الأمانة العامة، وبخاصة في الرتب الأقدم. ومع موافقة المجموعة على أهمية الاستقرار في الهيكل الوظيفي، فإنها تحث على السرعة في استقدام الموظفين وتعيينهم في الوظائف الرئيسية.

٣٤ - وتطرق إلى مقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعادة هيكلة شعبة التحقيقات، فقال إن الشواغل التي أعربت عنها مجموعة السبعة والسبعين والصين في الجزء الأول من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة لا تزال قائمة، حيث إن المقترح يستتبع تغييرا أساسيا في اتجاه عمليات المكتب. ويجب ألا يُنظر إلى عملية إعادة الهيكلة المقترحة على أنها مجرد عملية إدارية لتحقيق وفورات في التكاليف بالنظر إلى تزايد عبء معالجة الحالات المالية والاقتصادية والإدارية، نتيجة لضم الحالات التي كانت مسندة إلى فرقة العمل المعنية بالمشتريات، إلى شعبة التحقيقات.

٣٥ - وأوضح أن من المهم أيضا أن تستديم لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدرة على التحقيق تتوافر فيها عناصر الشفافية والقابلية للتنبؤ والمساءلة والموضوعية وتحترم تماما حقوق الموظفين وفقا للأصول القانونية. وعلاوة على ذلك، تترتب على إعادة الهيكلة المقترحة آثار على وحدات حفظ السلام في البعثات الميدانية التي يوجد بها محققون مقيمون تابعون للمكتب، حيث إن النموذج المنقح لمذكرة التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات يرجح أن يقلل من دور المكتب في التحقيقات المتعلقة بسوء السلوك من جانب أفراد الوحدات. وأشار إلى أن المجموعة ترحب بتقديم توضيح للتنفيذ الحالي للنموذج وكيفية تأثره بإعادة الهيكلة المقترحة.

٣٦- **السيد ياماداً** (اليابان): قال إنه يتفق مع المتكلمين السابقين في أنه لم يتوافر بعد وقت كاف لتحقيق أهداف إعادة هيكلة إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني. وذكر أن وفده يرى أنه في غيبة التمييز الواضح بين بعثات

حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، تكون الخطوة المنطقية التالية هي توحيد المهام المزدوجة للإدارتين وترشيد الهياكل الداعمة العتيقة استجابة للتطورات الحاصلة على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلبى على نحو أفضل الحاجة إلى اتباع نهج متكامل، على النحو المتمثل في أفرقة العمليات المتكاملة، عن طريق التعاون بذهن منفتح فيما بين المكاتب المعنية، وكذلك مع إدارة الدعم الميداني. وأشار إلى أنه لذلك ينتظر باهتمام تقييم المتابعة بشأن أداء أفرقة العمليات المتكاملة لمهامها وتأثيرها.

٣٧ - ولاحظ أن الزيادة المقترحة بنسبة ١٥ في المائة في حساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تتوازى مع الزيادة في ميزانيات البعثات، وأنه لا توجد صيغة محددة تبين العلاقة بين درجة تعقد عمليات حفظ السلام ومستوى حساب الدعم، فقال إن حجم مهمة الدعم ينبغي تحديده بناء على خبرة الإدارات المعنية لا على دراسات يجريها استشاريون خارجيون. وأكد على وجوب التحلي بأكبر قدر من الحصافة في تحديد الحجم الأمثل لحساب الدعم، ووجوب بذل الجهود تحقيقا للسرعة في استقدام الموظفين وتعيينهم من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من الوظائف الموافق عليها بدلا من التماس وظائف جديدة. وينبغي أن تكون طلبات الموارد الإضافية لحساب الدعم مصحوبة ببيانات واضحة للأهداف والغايات المنشودة.

٣٨ - **السيد سولي** (النرويج): قال إن الزيادة الكبيرة في نشر أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام لم يناظرها تعزيز شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام. وأدى ذلك إلى إفراط في التحميل على قدرة الشعبة على العمل، وإلى عدم كفاية دعم المقر للأفراد الذين يتم نشرهم وعدم كفاية التدريب والاستقدام سواء على مستوى المديرين أو مستوى الموظفين، مع ما يتبع ذلك من خطر على سلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وأوضح أن وفده يساوره القلق من أن عدد الوظائف الإضافية المقترحة لشعبة الشرطة، الذي حدد أولا بـ ٤٤ وظيفة بعد استعراض شعبة الشرطة، ثم خفضته الأمانة العامة إلى ٢٦، ثم خفضته اللجنة الاستشارية إلى ١٨، لن يكون كافيا. واقترح أن تُبقي اللجنة عدد الوظائف المقترحة لشعبة الشرطة ٢٦ وظيفة، كما اقترحت الأمانة العامة.

٣٩- **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن قلقه إزاء الزيادة في ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/767 و Corr.1) بالنسبة للمستوى المعتمد للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وإزاء طلب وظائف جديدة، ولا سيما بالنظر إلى الرصيد الحر ومعدلات شغور الوظائف المبينة في تقرير الأداء بشأن ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (A/63/698). وتساءل عن السبب في طلب وظائف جديدة إذا كانت الوظائف القائمة لا تزال شاغرة، وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في الرأي بأن طلبات الوظائف الجديدة كثيرا ما لا تكون مبررة تبريرا كافيا، وأن المهام عادة ما تكون متداخلة وأن موارد الميزانية لا تستخدم استخداما رشيدا.

٤٠- وأوضح أن هناك مصادر أخرى للقلق تتمثل في إدراج مبلغ قدره مليون دولار في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، للخدمات الاستشارية لإسداء المشورة بشأن مبادرات مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون، وهي مهمة يمكن إنجازها على نحو أفضل باستخدام القدرات الداخلية، وإدراج ما يقرب من ٣ ملايين دولار لدعم إدارة المواهب، وهو مبلغ يتجاوز بكثير الاعتماد المناظر للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وذكر أن وفده يود الحصول على المزيد من المعلومات بشأن استخدام الموارد لتمويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي حولت إلى وظائف مستمرة.

٤١ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): قال إنه يؤد أن يطلب أن يوزع على الدول الأعضاء تقرير الاستشاريين الإداريين الخارجيين بشأن تطور حساب الدعم. وردد الأسف الذي أعربت عنه وفود أخرى من أن الأمين العام لم يزود الدول الأعضاء بعد بتقرير شامل عن هذه المسألة، معربا عن مشاطرته لمجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية فيما أبدياه من شواغل بشأن الافتقار إلى صلة منطقية بين زيادة حجم بعثات حفظ السلام ودرجة تعقدها من ناحية والزيادة في حساب الدعم من ناحية أخرى.

٤٢- **السيد أبليان** (أمين اللجنة): قال إنه نظرا إلى أن تقرير الاستشاريين الإداريين الخارجيين بشأن تطور حساب الدعم وثيقة ضخمة نسبيا، فإنه سيكون متاحا لأعضاء اللجنة بصورة إلكترونية بحلول اليوم التالي.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.